العلاقةِ بين البنية والدلالةِ عندَ اللغويينَ

عبدالنبي محمد موسى كريم ـ كلية اللغات ـ صرمان جامعة صبراتة

الملخص:

يتناول هذا البحث ما يأتي:

1ـ أحوالَ هيئةِ الكلمةِ الملحوظةِ من حركةٍ وسكونٍ وعددِ حروفٍ، وزيادةٍ، أو نقصانٍ، إلى غيرِ ذلك، مع ملاحظةِ أنَّ هذه الأحوالَ أو الهيئاتِ ترتبطُ بالتغيرِ الدلالي الحادثِ في الكلمةِ بسببِ التغيرِ في المبنى، فكلُّ تغيرٍ في مبنى الكلمةِ يصحبُه تغيرٌ دلالي فيها يكونُ من اهتمامِ علمِ الصرفِ، وقد يكونُ التغيرُ بسببِ الخلافِ بين اللغاتِ.

2ـ الربط بين اللفظِ والمعنى، حيث إن قوةَ اللفظِ تُبْنَى على فكرةِ المبنى وتعنيه، إذ يجعلُ بعضَ الصيغِ الصرفيةِ تدلُّ على معنًى أقوى من الأخرى...

3ـ الصيغةُ الصرفيةُ مثالٌ لا تؤدى جانبًا دلاليًّا في الكلامِ المتصلِ إلا إذا مُثِّلَتْ كلمةٌ به

4ـ تعدد الأساليب وتنوعها يؤدي إلى اختلاف الدلالات وتزايدها.

Research Summary

research addresses the following:

.11-Observable conditions of word form, such as movement, rest, number of letters, increase or decrease, etc., noting that these conditions or forms are related to the semantic change occurring in the word due to the change in the structure. Every change in the structure of the word is accompanied by a semantic change in it that is Interest in morphology, and the change may be due to differences between languages.

2-Linking the pronunciation and the meaning, as the strength of the pronunciation is built on the idea of the structure and its meaning, as it makes some morphological forms indicate a stronger meaning than others...

3-A morphological form is an example that does not perform a semantic aspect in connected speech unless a word is represented by it.

4 Ways of growing words in the Arabic language-4..

المقدمـــــــة:

من المعلوم عند أهل اللغة أن الكلمةَ تستمد معناها أو دلالتَها من المحور الصوتي الذي بنيت منه وعليه نطقًا وصوتًا، ومن المحورِ الصرفي الذي يركز علي مقابلة البنية بالدلالات المكتسبةِ من الكلمةِ المنطوقة، لذلك فإن هذا البحث: العلاقةِ بين البنية والدلالةِ عندَ اللغويينَ، يوضح كيف يكون التأثير والتأثر بين بنية الكلمة ودلالةُ الكلمةِ " أي: أنه يشيرُ إلى ما يمكنُ أنْ يكونَ عليه التنوعُ الدلالي للكلمةِ بأقسامِها في اللغةِ ؛ لذا فإنَّه

يعرضُ جانبًا من أفكارٍ محدودةٍ في هذا المجالِ اللغوي من خلالِ الإحداثِ اللغوي والترابطِ الكلميِّ وبيانِ كيفيةِ تأثيرِ هيئةِ الكلمةِ وبنيتِها في الجانبِ الدلالي، حيث يتناول هذا البحث :

أولا: الجانب الصرفي . ثانيا : اللفظ ودلالاته. ثالثا: الصيغ الصرفية ودلالاتها رابعا: تزايد الألفاظ في اللغة العربية.

ولا شك أن علمُ الصرفِ يهتمُّ بأحوالِ بناءِ الكلمةِ لإثرائِها دلاليًّا في التركيبِ والاستخدامِ اللغوي ؛ فالنظامُ الصرفي في اللغةِ العربيةِ محكمٌ ودقيقٌ يسير ضمن قوانينِ بنيوية تولَد عددا من الكلماتِ ترتبطُ بدلالةٍ عامةٍ مع مراعاةِ أصلِ دلالةِ الجذرِ معتمدا في هذه الدراسة على المنهجَ الوصفي والتحليلِي ، ولا أدعي الكمال فالكمال لله وحده

أولا ـ الجانب الصرفي:

اللغةُ والكلامُ اللذانِ يتمُّ كلٌّ منهما بواسطةِ الجملةِ أو الجملِ، أو مضاعفاتِها، وهى بدورِها لا تتمُّ إلا بواسطةِ الكلمةِ يحتاجان إلى تنميةٍ مستمرةٍ في هذا الأساسِ البنيوي لهما، وهو الكلمةُ.

وإذا كانت أصواتُ أىِّ لغةٍ محدودةً وغيرَ قابلةٍ للنموِ، فإن الكلماتِ لابد أن تكونَ في نموٍّ مستمرٍ للوفاءِ بحاجةِ اللغوي .

يتمُّ هذا النموُ والثراءُ من الطريقِ البنيوي ، أو المحورِ الصرفي لدلالةِ الكلمةِ . والصرفُ علمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ للدلالةِ على المعاني المختلفةِ.

فهو تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ إلا بها ، كاسمي الفاعلِ والمفعولِ واسمِ التفضيلِ والتثنيةِ والجمعِ ...إلى غير ذلك. وموضوعُه الألفاظُ العربيةُ من حيثُ تلك الأحوالُ .

فعلمُ الصرفِ أو المحورُ الصرفي يهتمُ بأحوالِ بناءِ الكلمةِ ، أي : أحوالَ هيئةِ الكلمةِ الملحوظةِ من حركةٍ وسكونٍ وعددِ حروفٍ، وزيادةٍ، أو نقصانٍ، إلى غيرِ ذلك، مع ملاحظةِ أنَّ هذه الأحوالَ أو الهيئاتِ ترتبطُ بالتغيرِ الدلالي الحادثِ في الكلمةِ بسببِ التغيرِ في المبنى، فكلُّ تغيرٍ في مبنى الكلمةِ يصحبُه تغيرٌ دلالي فيها يكونُ من اهتمامِ علمِ الصرفِ ، وقد يكونُ التغيرُ بسببِ الخلافِ بين اللغاتِ.

يحدثُ التباسٌ بين دارسي اللغةِ من حيثُ إجراءُ بعضِ الظواهرِ اللغوية ضمنَ النظامِ الصرفى، أو النظامِ النحوي، كظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ .

ويذكر الدكتور تمام حسان أن النظامَ الصرفى في العربيةِ في أنظمةٍ فرعيةٍ ثلاثةٍ، تتمثلُ في (1):

- **أقسامِ الكلمِ** : (أسماءٍ وأفعالٍ وحروفٍ) .
- **المطابقاتِ :** (العددِ ، والنوعِ ، والشخصِ، أى: المتكلمَ والمخاطبَ والغائبَ، والتعيينِ، أى: المعرفةَ والنكرةَ)
- **الاشتقاقِ :** (نظامِ الأصولِ – نظامِ الزوائدِ) .

ولكنَّ أحدَ هذه الأنظمةِ، وهو قسمُ المطابقاتِ يُدرسُ من خلالِ منظورين:

- **منظورُ الكلمةِ في ذاتِها،** من خلالِ أحدِ جوانب المطابقةِ السابقةِ ، وهذه دراسةٌ صرفيةٌ بحتةٌ؛ لأنها تكونُ مختصةً بدراسةِ هيئةِ الكلمةِ أو مبناها الذى يقابلُه دلالةٌ يكون لها اعتبارُها ، من حيثُ استخدامُ هذا المبنى أو ذاك.
- **منظورُ الكلمةِ من خلالِ علاقَتِها بلاحقِها أو سابِقِها،** تبعًا لما يتطلب النظامُ النحوي أو قوانينُ التركيبِ ، وهذه دراسةٌ نحويةٌ تركيبيةٌ ، تختصُ بوضعِ شروطِ التركيبِ الإفرادي أو الإسنادي .

ونلاحظ أنَّ هذا القسمَ الذى يحدثُ فيه التباسٌ بين الدارسين اللغويين يختصُ بهيئةِ الكلمةِ ، والزيادةِ السابقةِ عليها، أو اللاحقةِ بها، والتي يصحبُها أثرٌ دلالي .

ولا تختصُ ظاهرةُ التعريفِ والتنكيرِ بإعرابِ الكلمةِ، قد يقال: إنها تختصُ ببنائِها من حيثُ أنواعُ المعارفِ المبنيةِ، ولكنَّ هذا منقوضٌ بأنَّ هذه الأنواعَ مبنيةٌ دائمًا دونَ إعرابٍ ، فلا تكونُ مبنيةً تارةً في تركيبٍ، ومعربةً تارةً أخرى في تركيبٍ آخرَ، وقد يقالُ- كما قيلَ- إنَّ أداةَ التعريفِ تُذْهِبُ التنوينَ، ولكنَ هذا ضرورةٌ ، ويجيبُ على ذلك كلُّ النحويين؛ حيثُ لا يجتمعُ الضدانِ، فالتعريفُ الذى علامتُه أداتُه، والتنكيرُ الذى علامتُه التنوينُ لا يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ .

وربما التبسَ هذا الأمرُ على هؤلاءِ نظرًا لدراسةِ النحويين للمعارفِ من خلالِ دراستِهم للأبوابِ النحويةِ، لكنه يلحظُ أنهم إنما فعلوا ذلك- ليس من خلالِ الأبوابِ النحويةِ – كما يُعتقدُ- وإنما يكونُ ذلك مصاحبًا لأقسامِ الكلمةِ، أو تاليًا لها، كما أنَّ هناك قضايا تركيبيةً تُدْرَسُ من خلالِ المعارفِ، نحو: أحوالِ ذكرِ الضميرِ وحذفِه ، جملةِ الصلةِ ، الضميرِ العائدِ ... إلى غيرِ ذلك. ويلزم دراستُها في دراسةِ التركيبِ أو الجملة ِ، وهو علمُ النحوِ.

ونلاحظ أن أداةَ التعريفِ ليست مؤثرةً في الإعرابِ، كما أن التنوينَ ليس بذي أثرٍ فيه ، وكلٌّ منهما ذو أداءٍ دلالي بحتٍ ، ولا يكون إلا من خلالِ سبقِه أو لحاقِه بغيرِه من الأسماءِ التي تحتملُ ذلك، أي أنه يتعلقُ بصورةِ الاسم وبهيئتِه ، فالفرق بين: (رجلٌ)

بالتنوينِ ، و(الرجلُ) إنما هو في الهيئةِ أو الصورةِ ، ويصحبُ هذا الفرقَ تغيرٌ في المعنى أو الدلالةِ، وهو جانبٌ صرفي بحتٌ .

ويسايرُ هذا قضايا العددِ والنوع وأقسامِ الفعلِ إلى غيرِ ذلك، وكلٌّ منها تدخلُ ضمنَ الدراسةِ الصرفيةِ، مع عدمِ إغفالِ أن هذه الأقسامَ والقضايا الصرفيةَ تتأثرُ من جانبٍ آخرَ بالدراسةِ التركيبيةِ أو النحويةِ ؛ حيثُ يحدثُ بها تغيراتٌ بسببِ الجملةِ أو التركيبِ.

ويبدو أنه يجبُ علينا أن ننظرَ في تقسيمِ الكلمةِ في اللغةِ العربيةِ إلى معربةٍ ومبنيةٍ، أهذا يختصُّ بالدراسةِ الصرفيةِ ؟ أم يختصُّ بالدراسةِ النحويةِ؟ .

وإن كان الإعرابُ والبناءُ مصدرين مصطلحين يختصان بدراسةِ أواخرِ الكلماتِ دراسةً نحويةً ؛ لأنهما لا يكونان إلا من خلالِ التركيبِ، فإنهما يختلفان اختلافًا بينًا عن مصطلحي المعربِ والمبنيِّ، اللذيْن يختصان بأقسامِ الكلمةِ ، فكما أنَّ أقسامَ الكلمةِ من حيثُ اسميتُها أو فعليتُها أو حفريتها، وأقسامَ الفعلِ، وأقسامَ الاسمِ من جوانبه المتعددةِ دراسةٌ صرفيةٌ، فكذلك يجبُ أن يكونَ قسما الكلمةِ من حيثُ الإعرابُ والبناءُ، وهما: المعربةُ والمبنيةُ .

والفرقُ بين الإعرابِ والبناءِ من جانبٍ والمعربِ والمبنى من جانبٍ آخرَ – كما ذكرتُ – ينشأُ من خلالِ الفرقِ بين الجملةِ والكلمةِ .

فإذا قلنا مثلًا: إن الرجلَ معربةٌ، فهذا يختصُّ بنوعِها صرفيًا ، ويكونُ حكمًا واحدًا عليها، وهو صفتُها من حيثُ الإعرابُ، ولكنَّ جهاتِ إعرابِها هو ما يختصُّ به علمُ النحوِ؛ لأنَّ الكلمةَ ذاتَها، والتي حكمنَا عليها بأنها معربةٌ ، قد تكونُ من حيثُ الحكمُ الإعرابي مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً ، منونةً وغيرَ منونةٍ ، وكلُّ حكمٍ إعرابي له علاقاتُه الدلاليةُ المختلفةُ التي تساندُ هذا الحكمَ ، بل تفرضُه من فاعليةٍ ومفعوليةٍ وإضافةٍ ... أو غيرِ ذلك، كما أنَّ له علاماتِه الإعرابيةَ التي تتعددُ بتعددِ الأقسامِ الاسميةِ

أما المبنيةُ وهو حكمٌ صرفي عليها ، فإنها تتخذُ كذلك مواقعَ إعرابيةً ، ذاتَ حكمٍ إعرابي ، دونَ علاماتٍ إعرابيةٍ ؛ لأن قسمَها الصرفي مبنيٌّ، لا يتغيرُ آخرُه في الكلامِ.

فتغيرُ الآخرِ وعدمُ تغيرِه يختصُّ بهيئةِ الكلمةِ، وإن كان ينشأُ من العلاقاتِ التركيبيةِ ؛ فهو يختصُّ بهيئةِ الكلمةِ أو مبناها من حيثُ وضعُها اللغوي ، فالكلمةُ من حيثُ هذا المعيارُ إما معربةٌ وإما مبنيةٌ وإما مترددةٌ بينهما، وأثرُ ذلك يظهرُ في التركيبِ . فالبناءُ والإعرابُ يسريان على كلِّ أقسامِ الكلمةِ .

ثانيا ـ اللفظ ودلالاته :

يشيرُ ابنُ جنى في كتابِه الخصائصِ من خلالِ:(بابٌ في إمساسِ الألفاظُ أشباهَ المعاني) (2) إلى عدةِ أمورٍ صرفيةٍ تربط بين مبنى الكلمةِ وما وضعت له من دلالةٍ،

من ذلك : (صـر) لصـوتِ الجندبِ، كأنهم توهموا في صـوتِه اسـتطالةً ومدًّا ، فقالوا : صر ، باختيارِ الصادِ والراءِ المضعَّفةِ، و(صرصر) لصوتِ البازي، كأنهم توهموا في صـوتِه تقطيعًا، ويبدو ذلك من تكريرِ صـوتي الصـادِ والراءِ على صـيغةِ المضـعَّفِ الرباعي المجردِ ، والمصـادرُ التي جاءت على الفَعَلَان تأتى للاضـطرابِ والحركةِ، نحو: النَقَزَانِ، (الوثب صـعدًا) ، والغليان ، والغثيان والمصـادرُ الرباعيةُ المضـعَّفةُ تأتى للتكريرِ، نحو: الزعزعةِ، والقلقلةِ، والصلصلةِ ، والقعقعةِ، والصعصعةِ (التحريكِ والقلقلةِ) ، والجرجرةِ ، والقرقرةِ .

- و(استفعل) الذي يأتي في أكثرِ الأمرِ للطلبِ، نحو: استسقى، واستطعم ، واستوهب، واستمنح ، واستقدم عمرًا ، واسترح جعفرًا .

ويفسـرُ ذلك بـأن الحروفَ في هذا البابِ رُتِّبَت على ترتيبِ الأفعالِ، جاءت الهمزةُ والسـينُ والتاءُ زوائدَ، ثمَّ وردت بعدَها الأصـولُ : الفاءُ والعينُ واللامُ، فهذا من اللفظِ وفقَ المعنى الموجودِ هنـاك، وذلك أنَّ الطلبَ للفعلِ والتماسِـه والسـعي فيه ولأتأتى لوقوعِه تقدَّمَهُ ، ثمَّ وقعت الإجابةُ إليه، فتبع الفعلُ السـؤالَ فيه والتسـبب لوقوعِه، فكما تبعتْ أفعـالُ الإجابةِ أفعالَ الطلبِ، كذلك تبعتْ حروفُ الأصـلِ الحروفَ الزائدةَ التي وُضِعَتْ للالتماسِ والمسألةِ

وكذلك تكريرُ العينِ في المثالِ جعلوه دليلًا على تكريرِ الفعلِ، فقالوا : كسَّـر، وقطَّع ، وفتَّح، وغلَّق .

ويفسر ذلك بأنهم لَمَّا جعلوا الألفاظَ دليلةَ المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابلَ به قوة الفعلِ، والعين أقوى من الفاءِ واللامِ؛ وذلك لأنها واسـطةٌ لهما، ومكنونةٌ بهما، فصـارا كأنهما سياجٌ لها، ومبذولانِ للعوارضِ دونها .

فلمَّا كانت الأفعالُ دليلةَ المعاني، كرَّرُوا أقواها، وجعلوه دليلًا على قوةِ المعنى المحدثِ به، وهو تكريرُ الفعلِ، ولم يكنوا ليضعفوا الفاءَ ولا اللامَ لكراهيةِ التضعيفِ في أولِ الكلمةِ، والإشفاق على الحرفِ المضعفِ أن يجيءَ في آخرِها، وهو مكانُ الحذفِ وموضعُ الإعلالِ، وهم قد أرادوا تحصينَ الحرفِ الدالِّ على قوةِ الفعلِ ، فهذا أيضًا من مساوقةِ الصيغةِ للمعاني

ـ إتباعُ اللامِ العينَ، وذلك إذا كررت العينُ لأداءِ مدلولِ المبالغةِ، في نحو: دممك، ومحمح، وعررك (قويٌّ غليظٌ)، وعصب صب، وغشمتم. ويفسرُ ذلك بأنَّ الموضعَ للعينِ، وإنما ضامَّتْها اللام هنا تبعًا لها ، ولاحقةً بها .

ويقرنُ ذلك بما جاءَ للمبالغةِ في نحو : اخْلَوْلَقَ، واعْشَوْشَبَ، وأغددن ، ومحمومي، والولي، وقطوطي .

وكذلك في الاسمِ في نحوِ: عثوت ، ودودن ، وخفيض (السريعُ في وصفِ الظليمِ) ، وقنقل ، وبنبل (الضخمُ الشديدُ).

ـ مضاعفةُ اللام للمبالغةِ : في نحو: عُتُلّ ، وصُمُلّ ، وقُمُدّ ، وحُزُقّ . ويؤكدُ ابنُ جنى علاقةَ هذا التكريرِ بالمعنى حالَ ذكرِ ما ضُعِّفَ للإلحاقِ من نحو: اعنس، وأسحنك؛ حيثُ لا يكونُ التكريرُ لغرضِ التوكيدِ والتكريرِ؛ لأنَّ ذا إنما ضُعِّفَ للإلحاقِ .

ويعلِّقُ ابنُ جنى على النوعينِ السابقينِ من الزيادةِ بأن الزيادةَ في النوعِ الأولِ، وهو ما تكونُ فيه للمبالغةِ والتوكيدِ إنما هي طريقٌ معنويةٌ.

أما في النوعِ الثاني ، وهو ما تكونُ الزيادةُ فيه للإلحاقِ إنما تكونُ طريقًا صناعيَّةً. فوصفَ أحوالَ بناءِ الكلمةِ في النوعِ الأولِ بأنه من الطريقِ المعنويةِ، وهذا يوحى بربطِ الصيغِ، وما فيها من صنعةٍ لفظيةٍ، من تكريرٍ وزيادةٍ، بالمعنى الذى أُخْتِيرَتْ له هذه الصيغةُ .

وتكونُ الصيغةُ بهذه الزياداتِ علمًا لِمَا يأتي على مثالِها من كلماتٍ، والعلاقةَ الرابطة بين المعنى وما صِيغَتْ عليه من تكريرِ أصواتٍ أو زياداتٍ . ويتلاءم مع هذه الفكرةِ ما ذكره ابنُ جنى تحت عنوانِ : " بابٌ في قوةِ اللفظِ لقوةِ المعنى " (3) . ويلحظ في العنوانِ أن ابن جنى في هذا الموضعِ من خصائصِه يربطُ بين اللفظِ والمعنى، وباستقرائنا للبابِ نلحظُ أن قوةَ اللفظِ لديه تُبْنَى على فكرةِ المبنى وتعنيه، إذ يجعلُ بعضَ الصيغِ الصرفيةِ تدلُّ على معنًى أقوى من الأخرى، **وهو في هذا الموضعِ يعرضُ أربعَ صيغٍ صرفيةٍ كما يلي:**

ـ فَعُلَ ، وفوعل (بضمِّ العينِ في الأولى) نحو: خَشُنَ ، واخْشَوْشَنَ ، فمعنى : خَشُنَ دون معنى : اخْشَوْشَن ، ويعلَّلُ لذلك بتكريرِ العينِ وزيادةِ الواوِ، ومنه قولُهم : أَعْشَبَ المكانُ ، فإذا أرادوا كثرةَ العُشْبِ فيه قالوا: اعْشَوْشَبَ ، ومثلُه: حَلا والحولي ، وخَلُقَ واخْلَوْلَقَ ، وغَدِنَ وأغددن .

ـ فَعَلَ وافْتَعَلَ (بفتحِ العينِ في الأولى) نحو: قَدَرَ واقْتَدَرَ ، فاقتدر أقوى معنًى من قولِهم: قدر ، ومن ذلك قولُه – تعالى– :(فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ) (القمر من 42) ، فمقتدرٌ هنا أوفقُ من قادرٍ، من حيثُ كان الموضعُ لتفخيمِ الأمرِ وشدَّةِ الأخذِ.

ومنه كذلك قولُه– تعالى- : (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (البقرة من 286) .

ـ فُعَّال (بضم الفاءِ وتضعيفِ العينِ) :

يقولون : رجلٌ جميلٌ ، ووضيءٌ، فإذا أرادوا المبالغةَ في ذلك قالوا : وُضَّاء، وجُمَّال، فزادوا في اللفظِ هذه الزيادةَ لزيادةِ معناه . ومنه : حَسَنَ وحُسَّان .

ويربطُ ابنُ جنى تضعيفَ العينِ في ذلك بتضعيفِها في صيغةِ : (فَعَّلَ)، مثل: قَطَّعَ، وقَوَّمَ، ومَوَّتَت الإبل ، وفى الاسمِ الذى ليس بوصفٍ ، نحو: قُبَّر (جمعُ قبرٍ)، وتُمَّر (جمعُ تمرةٍ، وهو طائرٌ أصغرُ من العصفورِ)، وحُمَّر (جمعُ حمرةٍ ، وهو طائرٌ) .

وما يلحقُ بالصفةِ من الأسماءِ، نحو: خُطَّاف (فهو موضوعٌ لكثرةِ الاختطافِ به). ويربطُه كذلك بمثل: سِكِّين ، فهو موضوعٌ لكثرةِ تسكينِ الذابحِ به، وكذلك: البزَّاز، والعَطَّا ، والعَصَّار، (فهي لكثرةِ تعاطى هذه الأشياءِ ، وإن لم تكن مأخوذةً من الفعلِ). وكذلك: النُّسَّاف، لطائرٍ يكثرُ نسفُه بجناحيه . والخضاري ، للطائرِ ، وقيل له ذلك لكثرةِ خضرته . والحُوَّارى لقوةِ حورِه ، وهو بياضه . وكذلك : الزلم والزُّمَّيْل والزمالة، إنما كُرِّرَت عينُه لقوةِ حاجتِه إلى أن يكونَ تابعًا وزميلًا .

ـ فُعَال (بضم الفاءِ وتحريكِ العينِ بالفتحةِ الطويلةِ) نحو: طُوَال ، وعُرَاض ، فهما أبلغُ معنًى من طويلٍ ، وعريضٍ ، وكذلك : خُفَاف أبلغُ من خفيف ، وقُلال من قليل ، وسُرَاع من سريع ، ويربطُ ابنُ جنى بين الصيغتين والمعنى بأنه: وإن كانت (فُعَال) أختَ (فَعِيل) في بابِ الصفةِ، فإنَّ فَعِيلًا أخصُّ بالبابِ من فُعال، ألا تراه أشدُّ انقيادًا منه ، تقولُ : جميلٌ ، ولا تقولُ : جُمَال ، فلمَّا كانت (فعيل) هي البابَ المطردَ وأريدت للمبالغةِ، عُدِلَت إلى فُعَال، فضارعت فُعَال بذلك فُعَّالًا، بدون تضعيفِ العينِ في الأولى، وبتضعيفِها في الثانيةِ ، والمعنى الجامعُ بينهما خروجُ كلٍّ واحدٍ عن أصلِه ، أما فُعَّال (بتضعيفِ العينِ) فبالزيادةِ ، وأما فُعَال (بدون تضعيفِ العينِ) فبالانحرافِ به عن فعيلٍ

وابنُ جنى فيما سبق ربط بين الصيغةِ أو المبنى وبين المعنى، فجعلَ تضعيفَ العينِ دليلًا على المبالغةِ ، ومثلُه الانحرافُ عن الصيغةِ الأصليةِ . ونجعلُ من ذلك ما ذكره ابنُ جنى من أنَّ ازدحامَ الدالِ، والتاءِ، والطاءِ، والراءِ، واللامِ، والنونِ، إذا مازجهن الفاءُ على التقديمِ والتأخيرِ ، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها ، أنها للوهنِ والضعفِ ونحوهِما (4).

تلك الملحوظةُ في بناءِ الكلماتِ وما تدلُّ عليه من معانٍ لا تندرجُ تحت الصيغةِ والمعنى، وإنما تكونُ في مقابلةِ اجتماعِ الأصواتِ لمعنًى معينٍ، ولكنها لا تفسرُ على أساسِ طبيعةِ الأصواتِ للمعنى، ولهذا جعلْتُها في هذا الموضعِ ، ويذكرُ في ذلك ابنُ جنى الكلماتِ:

الدالفُ (للشيخِ الضعيفِ)، والشيء التالفُ، واللطيفُ، والظليفُ، (وهما للأخذِ بغيرِ ثمنٍ)؛ حيثُ لا يكونُ له عصمةُ الثمينِ ، والنطف (لِمَا أشرفَ خارجًا عن البناءِ، وهو إلى الضعفِ)، والنَّطفُ (العيب)، والضيف (المريض)، والتنوفةُ (لأنَّ الفلاةَ إلى الهلاكِ)، والتُّرفةُ (لأنها إلى اللينِ والضعفِ)، والطرفُ (فالطرفُ أضعفُ)، والفردُ

(فالمنفردُ إلى الضعفِ والهلاكِ) ، والفرني (الفاجرة) ، والفراتُ (الماءُ العذبُ ، وإذا عَذُبَ الشيء مِيلَ عليه ونِيلَ عليه) ، والفُتُورُ (الضعفُ) ، والرَّفْتُ (للكسرِ) ، والرَّديفُ (لأنه ليس له تمكنُ الأولِ) ، والطِّفلُ (لضعفِه)، والطَّفلُ (للرخصِ)، والتَّفلُ (للريحِ المكروهةِ)، والدِفلى (لضعفِه)، والدَّفَرُ (للنَّتْنِ)، والفَلْتَةُ (لضعفةِ الرأي)، وفثن المِغْزَلِ (لأنه تثنٍ واستدارةٌ، وذلك إلى وهْيٍ وضَعْفةٍ)، والفَطْرُ (الشق، وهو إلى الوهنِ)، وفكرةُ ابنُ جنى وإن كان مبالغًا فيها فإنه ليس في كلِّ جوانبِها. ولا جدالَ في أنَّ الفتلَ – مثلًا- إنما يكونُ للتقويةِ ، لا إلى الوهنِ والضعفِ .

ويذكر ابنِ فارسٍ في نحتِ الكلماتِ الرباعيةِ والخماسيةِ؛ حيثُ يقسمُه إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

1- نحتٌ عن طريقِ الإدماجِ بين كلمتين، فتنحت منهما كلمةٌ واحدةٌ ، تكونُ آخذةً جميعًا منها بحظ .

2- نحتٌ عن طريقِ زيادةٍ ، وهو ما يجئ على الرباعي، وهو من الثلاثي، لكنهم يزيدون فيه حرفًا لمعنًى يريدونه من مبالغةٍ .

3- أما الثالثُ فهو ما وُضِعَ وضعًا .

والنوعان الأولُ والثاني هما اللذان يلائمان الجانبَ الصرفيَّ ؛ حيثُ ترجعُ الكلمةُ المنحوتةُ في النوعِ الأولِ إلى أصلِ المعنيين في الكلمتين المنحوتِ منهما.

فالبعثة (خروجُ الماءِ من الحوضِ) من: بعق (تفتح)، وبثق. وبَحْثَر(تبديدُ الشيء) من: البحثِ، والبَثْرِ. والبِرْقِش (طائرٌ) من: رقش، وبَرَش (اختلافُ اللونينِ)، والبُرْجُد (كساءٌ مخطَّطٌ) من: البجادِ (وهو كساءٌ)، والبُرْد، وبلط (إذا ضربَ بنفسِه الأرضَ) من: بطح، وأبلط (إذا لصق ببلاطِ الأرض) (6). وهكذا يستمرُ ابنُ فارسٍ في مقاييسِه يرجع المعنى الواحدَ إلى معنيين متقاربين، وهو يجمعُ بينهما ، والأصلُ في ذلك الجمعُ بين شيء من أصواتِ اللفظين المقابلين للمعنيين في اللفظِ المنحوتِ .

أما المعنى الثاني فيكونُ بزيادةٍ على الأصلِ الثلاثي، وهذه الزيادةُ تدلُّ على معنًى مضافٍ إلى المعنى الأصلِ ، فهو مقابلةٌ بين الأصلِ والزيادةِ في الأصواتِ والأصلُ والزيادةُ في المعنى . وليس لطبيعةِ الأصواتِ تحليلٌ لغويٌّ في إحداثِ المعنى المقابلِ. فالبلعومُ، وقد تكونُ البلعمَ، أصلُها (بلع)، وزيدت الميمُ عليها لجنسٍ من المبالغةِ في معناه، وأعتقدُ أنه ليس هناك علاقةٌ بين طبيعةِ صوتِ الميمِ ومعنى المبالغةِ .

ويظل ابنُ فارسٍ يبينُ اللفظَ ومدلولَه، ويبينُ أصلَه الثلاثي ومدلولَه، ثم يذكرُ حرفَ الزيادةِ دون توضيحٍ لمدلولِ الزائدِ في، ولكنه يفهمُ من معانى الرباعي في هذا القسمِ أنه للمبالغةِ في المعنى الأصلي (7).

فالبرجمةُ ، غلظُ الكلامِ ، والراءُ زائدةٌ ، وإنما الأصلُ : البَجْمُ (السكوتُ من عي أو هيبةٍ)

وبَلْسَمَ الرجلُ : كَرَّه وجهَه، فالميمُ فيه زائدةٌ، وإنما هو من المبلسِ، وهو الكئيبُ الحزينُ المتندمُ.

والحبلة (القفزُ قفزان اليربوع) ، فالباءُ زائدةٌ ، والحال الذى يمشى في شقه .

والملاحظ أنَّ كلَّ كلمةٍ لها ما يقابلُها من مدلولٍ خاصٍّ بها، هذا إلى جانبِ مراعاةِ معنى المبنى مع العلم أن بعضُ المجموعاتِ الاسميةِ تخرجُ عن القاعدةِ العامةِ السابقةِ لمدلولِ الكلماتِ، ومنها :

أسماءُ الإشارةِ : حيثُ تُستعملُ لأداءِ مدلولِ الإشارةِ إلى مشارٍ إليه، إذن فهي ليس لها مدلولٌ خاصٌّ بها، وإنما يكونُ مدلولُها مستمدًّا مما أُشِيرَ إليه بها . ولذا فإنه يلزمُها إيضاحٌ لما تشيرُ إليه، فهي مبهمةٌ من أجلِ حاجتِها إلى هذا الإيضاحِ، وبسببِ أنها يمكنُ أن تنتقلَ بين كلِّ المدلولاتِ، فكلُّ الأشياءِ يمكنُ أن يشارَ إليها بها.

الضمائرُ : وهي ليس لها مدلولٌ في ذاتِها، وإنما يكونُ مدلُولُها في غيرِها فيما تعودُ عليه من أسماءٍ، وإنما تُسْتَعْمَلُ في الكلامِ للتكنيةِ .

الأسماءُ الموصولةُ: إذا احْتُسِبَتْ بألفاظِها ، فإنها لا تدلُّ على شيء ، وإنما تكتسبُ مدلولَها مما يُذكَرُ بعدها من صلةٍ ، سواءٌ أكانت جملةً ، أم شبهَ جملةٍ .

وهذه المجموعاتُ الاسميةُ، يكونُ مدلولُها متعلِّقًا بالجانبِ التركيبي؛ حيثُ يحتاجُ مدلولُها إلى أكثرَ من كلمةٍ .

الأعـــلامُ : وهي ألفاظُ الأعلامِ التي تطلقُ على أعلامِ البشرِ، والأماكنِ، أو المواضعِ، والبلدانِ والحيواناتِ.... إلى غيرِ ذلك في معظمِها تكونُ أسماءَ منقولةً، وأقصدُ بالنقلِ هنا عدمَ الاختصاصِ، أي أن الاسمَ العلمَ يكونُ مأخوذًا من: صفةٍ أو اسمٍ آخـــرَ، أعلم آخرَ، أو مشتقٍّ، أو فعلٍ ، أو مركبٍ إضافي أو إسنادي أو مزجيٍّ .... أو غيرِ ذلك.

فلا توجدُ العلاقةُ القويةُ الرابطةُ بين اللفظِ اللغوي ومدلولِه، أي: ما يُطلقُ عليه، فليس ما يُسمَى بحسنٍ يكونُ حسنًا في كلِّ أحواله .... وهكذا .

" ولقد جاء في العبارةِ المأثورةِ لجون ستيوارت مل أنَّ أسماءَ الأعلامِ تُنبئُ، ولكنها لا تعنى ، فهي تعينُ الأفرادَ ، وتدلُّ على شخصياتِهم ، إنها تُخبرُك مَنْ هُمْ حاملوها ، ولكنها لا تعطى أيةَ معلوماتٍ خاصةٍ بهم، إنها لا تعدو أنْ تكونَ علاماتٍ أو وسائلَ للتعريفِ على الشخصيةِ، ويمكنُ مقارنتُها – من حيثُ الوظيفةُ- بخطوطِ الطباشيرِ التي كان يصنعُها لصوصُ ألفِ ليلةٍ وليلةٍ للتعرفِ على ضحاياهم المقبلةِ من المنازلِ التي كانوا يرغبون في السطوِ عليها ...." (8) .

الأفعالُ : حيث يُفهمُ من بعضِ النحاةِ أنَّ الفعلَ يدلُّ بما صِيغَ عليه من أصواتٍ على عمومٍ أو خصوصٍ. يذكرُ السهيلي أن الفعلَ " يدلُّ على الفاعلِ بعمومِه أو خصوصِه ، نحو : فعلَ زيدٌ ، وعملَ زيدٌ ، وأما الخصوصُ فنحو: ضربَ زيدٌ عمرًا ، ولا تقولُ : فعلَ زيدٌ عمرًا ، إلا أن يكونَ الفاعلُ هو الباري سبحانه " . (9)

العلاقةُ بين الفعلِ والفاعلين، والفعلِ والمفعولين دلاليًّا في اللغةِ العربيةِ تحتاجُ إلى دراسةٍ معمقة ، فليست كلُّ الأفعالِ تتلاءم تركيبيًّا دلاليًّا مع كلِّ الأسماءِ ، وكذلك النقيضُ ، والفكرةُ مطردةٌ مع الأفعالِ والمفعولين . هذا إلى جانبِ ما ذكرناه من دلالةِ الزوائدِ في الأفعالِ .

ويلاحظ أنَّ بعضَ النحويين يذكرون أنَّ صيغةَ الفعلِ بمفردِها تدلُّ على فاعلٍ عامٍّ ومفعولٍ عامٍّ ، فإننا إذا قلنا: ضربَ ، فإنها تدلُّ على: ضاربٍ ومضروبٍ (10) .

ولكنه يجبُ ألا نفهمَ من الفعلِ السابقِ إلا مدلولَ : إحداثِ ضربٍ ، أو وقوعِ ضربٍ، إلا أنه من حيثُ المعنى العامُّ ، أو المعنى الاجتماعي فإنه يُفهمُ أنَّ كلَّ فعلٍ له فاعلٌ ومفعولٌ بواسطةٍ أو بدونِها، وبالتالي يستلزمُ أيُّ فعلٍ وجودَ زمانٍ ومكانٍ وعلَّةٍ .... إلى غيرِ ذلك ، وبه فإنَّ الفعلَ يتضحُ دلالتُه مما يتعلَّقُ به من كلماتٍ في الجملةِ المُنْشَأَةِ .

الحروفُ : وهي قسمٌ كاملٌ من أقسامِ الكلمةِ الثلاثةِ، وهو قسمُ الحروفِ، يجعلون تعريفَ مصطلحِه : ما دلَّ على معنًى في غيرِه ، ولكنهم في الوقتِ ذاتِه يُقرنون كلَّ حرفٍ بما يدلُّ على معنًى عامٍّ وظيفي .

ومهما اجتمعت آراءُ النحويين واللغويين على هذا الاتجاهِ ، فإنه مما لا جدالَ فيه أنَّ كلَّ حرفٍ له مدلولُه الخاصُّ به، فالفاءُ تدلُّ على الترتيبِ والتعقيبِ، أما (ثمَّ) فإنها تدلُّ على الترتيبِ والتراخي، و(لا) تفيدُ النفي ، وهذا مع استثناءِ أحوالِ تناوبِ الحروفِ محالَّ بعضِها. ولهذا فإنَّ كتبَ معانى الحروفِ، أو حروفِ المعاني تتعددُ من هذا الأساسِ الدلالي .

وتنقسمُ الحروفُ عند الزمخشري وشارحِ مُفَصَّلِه (11) إلى مجموعاتٍ باحتسابِ الدلالةِ أو المعنى تارةً، وباحتسابِ الجانبِ النحوي تارةً ، ولكنهما في حالِ احتسابِ الجانبِ النحوي يُقرنان الحرفَ بدلالتِه، فعندما يذكرُ الزمخشري حروفَ الجرِّ يُثبتُ: (من) ومعناها ابتداءُ الغايةِ. و(إلى) تدلُّ على انتهاءِ الغايةِ . و(حتى) تدلُّ على منتهى ابتداءِ الغايةِ . و(في) تدلُّ على الظرفيةِ والوعاءِ. و(الباءُ) للإلصاقِ . و(اللامُ) للاختصاصِ. و(رُبَّ) للتقليلِ . و(على) للاستعلاءِ . و(عن) للمجاوزةِ . و(الكافُ) للتشبيهِ . و(مُذْ ومُنذُ) لابتداءِ الغايةِ . و(كي) للعلةِ والغرضِ. ويذكرُ واوَ القسمِ وباءَهُ وتائه، و(حاشا) للاستثناءِ أو التنزيهِ والبراءةِ. وعندما يذكرُ الحروفَ المشبهةَ بالفعلِ يُثبتُ:(إنَّ وأنَّ) لتأكيدِ

مضمونِ الجملةِ وتحقيقِه، و(لكنَّ) للاستدراكِ ، و(كأنَّ) للتشبيهِ، و(ليتَ) للتمني، (لعلَّ) لتوقعِ مرجوٍّ أو مخوفٍ .

وعندما يذكرُ **حروفَ العطفِ يُثبتُ**: (الواوَ) لمطلقِ الجمعِ ، و(الفاءَ)، و(ثمَّ) ، و(حتى) تقتضى الترتيبَ مع ذكرِ الفروقِ الدلاليةِ بينها ، فالفاءُ ترتيبٌ بغيرِ مهلةٍ، أما ثمَّ فبمهلةِ وتراخٍ ، وقد تكونُ (حتى) كالواوِ والفاءِ تُدخلُ ما بعدها فيما قبلها .

- (أو) و(إمَّا) و(أمْ) ، تجتمعُ في أنَّ الحكمَ المذكورَ مسندٌ بها إلى أحدِ الاسمين المذكورين لا بعينِه، أما الأولى والثانيةُ فتقعان في الخبرِ والاستفهامِ والأمرِ ، ويكونُ الجوابُ ب : نعمٍ أو لا .

أما الثالثةُ فهي: متصلةٌ بمعنى (أي) الموصولةِ، وهى المعادلةُ لهمزةِ الاستفهامِ . ومنقطعةٌ ، وهى التي انقطعت مما قبلها خبرًا كان، أو استفهامًا، إذ كانت مقدرةً ب (بل). وبين (أو) و(أم) في هذا الموضعِ فروقٌ دلاليةٌ .

- (لا) و(بل) و(لكن) يكونُ ما بعدها مخالفًا لما قبلها. فأما (لا) فتُخرجُ الثاني مما دخلَ فيه الأولُ، و(بل) للإضرابِ، و(لكن) للعطفِ والاستدراكِ إذا دخلت عليها الواوُ، ولمجردِ الاستدراكِ إذا خلت من الواوِ .

وما العطفُ إلا معنًى قبلَ أن يكونَ بابًا نحويًّا ، ويتفرعُ منه معانى حروفِه السابقةِ ، كلُّ فرعٍ له معناه الخاصُّ به ، وإذا ذكرت حروفُ النفي فإنها تشتركُ في هذه الدلالةِ العامةِ، وهى النفي، لكنَّ بين كلِّ حرفِ نفى والآخرِ فرقًا دلاليًّا من جانبٍ دلالي آخرَ.

ف (ما) لنفى الحالِ، و(لا) لنفى المستقبلِ، و(لم) و(لما) لنفى الماضي مع الفارقِ الدلالي بينهما من حيثُ انقطاعُ زمنِ النفي أو استمرارِه إلى زمنِ الحديثِ، وعدمِ توقعِ حدوثِ الموجبِ أو عدمِ توقعِه، و(لن) لتأكيدِ ما تعطيه (لا) من نفى المستقبلِ ، (وإنْ) بمنزلةِ (ما) في نفى الحالِ.

- **حروفَ التنبيهِ (ها ، وأما ، وألا) .**
- حروفَ النداءِ بقسميها : ما هو للبعيدِ وما هو للقريبِ، وما يُستخدمُ منها للتفجعِ والندبة.
- حروفَ التصديقِ والإيجابِ (نعم ، وبلى، وأجل ، وجير، وإي ، وإنْ) .
- حروفَ الاستثناءِ (إلا ، وحاشا ، وعدا ، وخلا) .
- حرفي الخطابِ (الكافِ والتاءِ) .
- حرفي التفسيرِ (أى ، أن) ، والحرفين المصدريين (ما ، وأن) .

- حروفَ التحضيضِ (لولا ، ولوما ، وهلا ، وألا) .
- حرفَ التقريبِ (قد) وما قد يخرجُ إليه من معانٍ أخرى من : التحقيقِ والتقليلِ .
- حروفَ الاستقبالِ (سوف ، والسين ، وأن ، ولا ، ولن) .
- حرفي الاستفهامِ (الهمزة ، وهل) .
- حرفي الشرطِ (إن ، ولو) ، إلى جانبهما : إذما ولولا ، وأمَّا في معنى الشرطِ .
- حرفَ التعليلِ (كي) ، وإلى جانبه اللامُ بأنواعِها التعليليةِ .
- حرفَ الردعِ (كلا) .
- حرفَ الإنكارِ (الكسرة الطويلة والهاء) ، أو أن يوضعَ بين الاسمِ وهذه الزيادةِ "إن".
- حرفَ التذكرِ (حركةً طويلةً في نهايةِ الاسمِ ملائمةً لما يتحركُ به آخرُه) .
- حرفَ الوقفِ والسكتِ (الهاء) ، وقد يكونُ الشينَ .
- حرفَ التوكيدِ (النون – ثقيلةً وخفيفةً) .
- ثم (اللام) بمعانيها المتباينةِ ، و(التاء) التي تدلُّ على التأنيثِ , **و(التنوين)** بمعانيه المختلفةِ التي يدلُّ عليها .

ويُلاحظ أن الحروفَ في قسمِها الكبيرِ تتخذُ المعنى الذى تشتركُ فيه عنوانًا لها .

ويظهر لنا من خلال ذلك أن الحروفً في اللغةِ العربيةِ لها مدلولُها الخاصُّ بها، وإن كان هذا المدلولُ لا يكتملُ إلا بما يذكرُ بعدها، مثلُها في ذلك مثلُ المبهماتِ، فالظروفُ لا تبينُ إلا بما تضافُ إليه، وأسماءُ الإشارةِ لا تبينُ إلا بالمشارِ إليه .... وهكذا .

ثالثا ـ من الصيغِ الصرفيةِ ودلالاتها:

يجبُ أن نشيرَ هنا إلى ما ذكره الدكتور تمام حسان من العلاقةِ بين الصيغِ الصرفيةِ والدلالةِ ؛ حيثُ يثيرُ جانبَ المعنى الوظيفي العامِّ مقرونًا بالصيغِ الصرفيةِ في قولِه :

" الصيغُ الصرفيةُ باعتبارِها نماذجَ لا كلماتٍ لا يمكنُ أن تحملَ من المعنى إلا المعنى الوظيفي العامَّ الذى قلَّما يكونُ جامعًا أو مانعًا ، ويندرُ أن يكونَ فيصلًا نهائيًّا في التحليلِ.

أما أنه غيرُ جامعٍ فواضحٌ من تعددِ صيغِ الاسمِ والفعلِ والوصفِ ، بل تعددِ صيغِ الفرعِ الواحدِ من فروعِ هذه الأقسامِ ، كتعددِ صيغِ المصدرِ والصفةِ المشبهةِ .... إلخ .

وأما أنه غيرُ مانعٍ فذلك أنَّ الصيغةَ الواحدةَ قد تكونُ قالبًا يصبُّ فيه أكثرُ من واحدٍ من هذه الفروعِ ، ففي صيغةِ (فِعَال) تَرَهَا من صيغِ المصادرِ ، كقتالٍ وجهادٍ وصراعٍ ، ثم تَرَهَا كذلك من صيغِ الأسماءِ ، كغلافٍ وكتابٍ وسلاحٍ ...." (12).

والصيغةُ الصرفيةُ مثالٌ لا تؤدى جانبًا دلاليًّا في الكلامِ المتصلِ إلا إذا مُثِّلَتْ كلمةٌ به وهذه أمثلةٍ لدراسةِ اللغويين العربِ الأوائلِ لجوانبَ من الدلالاتِ السابقةِ :

فمثلًا : (التاء) تفرقُ في الصيغةِ بين المذكرِ والمؤنثِ، لكنها تلحقُ ببعضِ الصيغِ ليس لذلك ، ولكن لأداءِ دلالاتٍ أخرى ، والصيغةُ بدونها تُووفِقَ عليها صرفيًّا للمؤنثِ

ـ فقد تنتهى الصفةُ المشتقةُ بالتاءِ، وليست فارقةً بين جنسِ المذكرِ والمؤنثِ ، أو بين صفةِ كلٍّ منهما، وإنما لتكونَ فارقًا دلاليًّا بين كونِها فاعلةً أو مفعولةً ، من ذلك: شاةٌ أكولٌ . فتكونُ كثيرةَ الأكلِ، فإذا دخلها التاءُ ، فقلنا : شاةٌ أكولٌ، كانت بمعنى المفعولِ، أى : مأكولةً .

ـ تدخلُ على الصفةِ الخاصةِ بالأنثى لا لتؤنِّثَها؛ فهي مؤنثةٌ بخصوصيتِها لها، وإنما لتفرقَ بين هذه الصفةِ مطلقةً وكونِها دالةً على زمنٍ محددٍ، أى: أن تكونَ صفةً حادثةً الآن أو غدًا أو غيرَ ذلك. من ذلك قولُه – تعالى -: **(يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ)** (الحج 2) . فالمرضعةُ التي هي في حالِ إرضاعٍ ملقمةً ثديَها رضيعَها ، أما المرضعُ - بدونِ تاءٍ – فهي المرأةُ من شأنِها أن ترضعَ ، وإن لم تباشرْه حالَ وصفِها به (13) .

ـ كما أنَّ التاءَ تلحقُ بالأعدادِ من ثلاثةٍ وعشرةٍ وما بينهما للفصلِ في المميَّزِ بين ما هو مذكرٌ وما هو مؤنثٌ .

ـ وتدخلُ التاءُ لاحقةً بالاسمِ للتفرقةِ بين الواحدِ من الجنسِ ونوعِه، وذلك في الجنسِ الجامدِ الذى لا يصنعُه مخلوقٌ -غالبًا- ، نحو : تمرةٌ وتمرٌ ، وردةٌ ووردٌ ، نخلةٌ ونخلٌ.

ـ كما تلحقُ بالصفاتِ للمبالغةِ أو زيادةِ المبالغةِ وتأكيدِها ، نحو : راويةٌ ، فَرُوقةٌ ، ملولةٌ. وكذلك : نسَّابةٌ ، علَّامةٌ ، هَيُّوبةٌ ، مجذامة (كثيرُ الفصلِ في الأمورِ) .

ـ وقد تلحقُ بالاسمِ لتأكيدِ تأنيثِه ، نحو : نعجةٌ ، ناقةٌ .....

ـ وقد تلحقُ الاسمَ لعوضٍ من حذفٍ فيه ، نحو : (عدة ، استقامة) ، أو لتعريبِه ، نحو: (موازجة ، جواربة)، أو لتأكيدِ تأنيثِ الجمعِ المكسرِ، نحو: ألوية، أرغفة، صِبْيَة، غِلْمَة، قُضاة ، سَحَرَة ، بَرَرَة ، قِرَدَة ، دِيَكَة ، كما تدخلُ على المصادرِ ، نحو : عاقبة ، عافية

رابعا ـ تزايد الألفاظِ اللغويـــــةِ:

تتزايد الألفاظُ في اللغةِ العربيةِ وتتكاثرُ من خلالِ عدةِ طرقٍ ، يخضعُ معظمُها للطبيعةِ الصوتيةِ والتكوينيةِ للغةِ ، فاللغةُ العربيةُ اشتقاقيةٌ ، غيرُ تركيبيةٍ فى المقامِ الأولِ، أو أرادَ لها أصحابُها المحدثُونَ ألا تكونَ تركيبيةً تركيبًا مزجيًّا في صورةٍ واسعةٍ؛ تمسكًا بالتراثِ اللغوي التليدِ ؛ ذلك على غيرِ إراداتِ أصحابِ لغاتٍ اشتقاقيةٍ أخرى ، آثرت أن تستعينَ بالتركيبِ المزجى في توليدِ الألفاظِ ، والتعبيرِ عن المدلولاتِ المستحدثةِ . لكنَّ

اشتقاقيةَ اللغةِ العربيةِ متميزةٌ بعدةِ أمورٍ، تتمثلُ في الدقةِ الواسعةِ من خلالِ عدةِ طرقٍ، منها – في إشاراتٍ - :

- قواعــدُ بناءِ الكلمةِ بكلِّ جوانبها الشكليةِ والدلاليةِ ؛ حتى إنه لا يشذُّ عنها إلا كلماتٌ محدودةٌ ، يخضعُ معظمُها للهجاتِ بعضِ القبائلِ ، فتكونُ بذلك استعمالاتٍ لغويةً خاصةً، وهذان الجانبان يحتاجان إلى دراسةٍ شاملةٍ وعميقةٍ .
- إحكامُ النطقِ بالتنوعِ المحدودِ للحركاتِ ، فهي ليست كالحركاتِ الخلفيةِ والأماميةِ ... إلخ .
- سعتُها المحكمةُ الدقيقةُ في بناء الألفاظ أو الدَّالَّاتِ اللغويةِ ؛ فالثروةُ اللفظيَّةُ فى اللغةِ العربيةِ تتنامى من طريقِ (14):

القياسِ .... الاشتقاقِ ، والقلبِ ، والإبدالِ ، والإعلالِ ، والنحتِ ، والوضعِ والارتجالِ، والاشتراكِ اللفظي ، والترادفِ ، والتغيرِ الدلالي بوجهٍ عامٍّ .الاقتراضِ ، والتعريبِ .

ويذهبُ الدكتور تمام حسان إلى إثباتِ وظيفةٍ للصوتِ في تكوينِ الكلماتِ ؛ حيثُ تتغيرُ المعاني .

فيذكر: " فللحروفِ معانٍ وظيفيةٌ ، تتضحُ حين نستخرجُ حرفًا من الكلمةِ ، أو نضيفُ إليها حرفًا، أو نحلُّ حرفًا فيها محلَّ حرفٍ منها , فنجدُ المعنى يتغيرُ مع كلٍّ من هذه الإجراءاتِ.

فإذا أخذنا كلمةً مثلَ (ثار) ، وأضفنا إليها همزةً في البدايةِ تغيرَ معناها من اللزومِ إلى التعدي ، وأصبحت الكلمةُ (أثار) ، فإذا أحللنا محلَّ الثاءِ جيمًا أصبحت الكلمةُ (جار) ، وهلمَّ جرا .

والمسؤولُ عن تغيرِ المعنى في كلِّ حالةٍ هو تغيرُ حرفٍ من حروفِ الكلمةِ ، وهذا يدلُّنا على أنَّ الحرفَ يؤدى قسطًا من المعنى العامِّ ، هو وظيفي في طبيعتِه ، ومعنى ذلك ببساطةٍ أن الحرفَ يؤدى وظيفةً معينةً بوجودِه في صورةِ الكلمةِ . " (15)

ولقد مر معنا في الجانبِ الصرفي ؛ حيث لا يُوجد فيها تقابلٌ بين طبيعةِ الصوتِ والمعنى ، ولكنها تشيرُ إلى وظيفةِ الصوتِ في بناءِ الكلماتِ . فهي فكرةٌ صرفيةٌ محضةٌ . وكلُّ تغيرٍ صرفي في الكلمة يقابلُه تغيرٌ دلالي ؛ حيثُ تتشعبُ دلالةُ الكلمةِ الواحدةِ إلى عدةِ دلالاتٍ تتنوعُ تبعًا لبنيتِها الصرفيةِ .

والتغيراتُ الصرفيةُ الحادثةُ فى الكلماتِ تتمُ باستخدام :

- السوابق: نحو: ، استخرج ، أنزل ،الرجل.
- الحشايا : نحو: ، تقاتل ، سميع ، أكول ، طُفَيْل، كاتب.

- اللواحقِ : نحو: ، يفهمون ، مسلمة ، مؤمنات ، مسلمون .
- المخالفةِ بين الحركاتِ : قد تكونُ للتنوعِ بين الأفعالِ صيغةً ونوعًا ، نحو: أَفْهَمَ ، وأُفْهِمَ (بالبناءِ للمعلومِ في الأولِ ، والبناءِ للمجهولِ في الثاني) .

وقد يستخدم الخلافُ بين الحركاتِ في تنويعِ الكلمةِ بين الاسميةِ والفعليةِ ، من ذلك:
خَلَق (ماضٍ مبنىٌّ للمعلومِ) ، خَلْق (ماضٍ دال على الثباتِ واللزومِ) .
خُلِقَ (ماضٍ مبنىٌّ للمجهولِ) ، خُلْق (اسمُ جمعٍ) .
خَلْقٌ (مصدرٌ) ، خَلَقُوا (ماضٍ مبنىٌّ للمعلومِ مسندٌ إلى جماعةِ ذكورٍ) .
كَاتِب (اسمُ فاعلٍ) ، **كَاتَب** (فعلٌ) ...

وقد يُستخدمُ لتنويعِ الأسماءِ بين مجموعاتٍ مختلفةٍ ذاتِ دلالاتٍ مختلفةٍ ، نحو التنوعِ بين الجمعِ والمصدرِ : نحو: أَعْطاك و إِعْطاك ، أقران وإقران ، أضواء وإضواء، أعمال وإعمال ، أعداد وإعداد ، أعراض وإعراض، وبين الجمعِ والمفردِ ، نحو: أُسْد وأَسَد ، وبين اسمينِ مختلفي الدلالةِ ، نحو: فُلْك وفَلَك ، أو الحذفِ ، نحو: عرب ، تُرْك إنجليز ... حيثُ يفرقُ بين الواحدِ وجمعِه بحذفِ الياءِ ؛ إذ مفردُ كلٍّ مما سبقَ : عربي ، تركى ، إنجليزي ... أو تقصيرِ الحركةِ ، أو إطالتِها ، وذلك كما فى : ارْمِ ، وارمِى .. حيثُ يُؤمرُ المذكرُ بالأولى ، والأخرى يُؤمرُ بها الأنثى ، والفارق الصوتي بينهما هو تقصيرُ الحركةِ في الأولى ، وإطالتُها في الأخرى ، وهى حركةُ الكسرةِ ؛ حيثُ يعبرُ عن تقصيرِ الحركةِ في علم النحوِ بحذفِ الياءِ ، ويعبر عن إطالتِها بياءٍ ، وهو ضميرٌ يدلُّ على المخاطبةِ ، ويكون كلمةً في محلِّ رفعٍ ؛ لأنها الفاعلُ ، وكذلك في: كتَب وكتبَا ؛ حيثُ يدلُّ الأولُ على الإسناد إلى المفردِ المذكرِ ، ويدلُّ الثاني على الإسنادِ إلى المثنى المذكرِ ، والفارقُ اللفظي الذى يدلُّ على الجانبِ الصرفي يبدو في تقصيرِ الحركةِ في الأولِ ، وإطالةِ الحركة في الثاني .

وتظهر فائدةُ التصريفِ في حصولُ المعاني المختلفةِ المتشعبةِ عن معنى واحد، (16) يذكرُ ابنُ فارس : " من فاته علمه فاته المعظم ؛ لأنا نقول : (وجد) كلمةٌ مبهمةٌ ، فإذا صرفناها اتضحت فقلنا في المالِ : (وُجْدًا) ، وفى الضالةِ : وِجْدَانا ، وفى الغضبِ: مَوْجِدَ، وفى الحزنِ : وَجْدًا ..." (17)

الخاتمةُ :

من خلال هذا البحث تبين لنا :

أن علمُ الصرفِ يهتمُّ بأحوالِ بناءِ الكلمةِ لإثرائِها دلاليًّا في التركيبِ والاستخدامِ اللغوي ؛ فإنَّ هناك التباسًا حادثًا بين الدارسينَ من حيثُ إجراءُ بعضِ الظواهرِ اللغويةِ ضمنَ النظامَ الصرفي أو النظامِ النحوي.

والنظامُ الصرفي في اللغةِ العربيةِ محكمٌ ودقيقٌ؛ لأنها لغةٌ اشتقاقيةٌ ، يدلُّ جذرُ المادةِ على مدلولٍ متوارثٍ ، فهو معجمي ، وعن طريقِ القوانينِ الصرفيةِ تولدُ عدد من الكلماتِ التي ترتبطُ بدلالةٍ عامةٍ حددها علمُ الصرفِ ، مع مراعاةِ أصلِ دلالةِ الجذرِ .

كما تبين لنا أيضا أن الصيغُ والدلالةُ تتنوع على العددِ والنوعِ والتعيينِ وما يدخلُ في كلِّ ذلك من قوانينِ التصريفِ . فكلُّ تغييرٍ في المبنى يقابلُه تغييرٌ في المعنى ، وتتغيرُ جوانبُ الدلالاتِ بين الاسمِ والفعلِ ، ولا يغفلُ ما يتدخلُ في توجيهِ الناتجِ الدلالي للكلمةِ – اسمًا أو فعلًا – من : قسمِها الثالثُ ، وهو الحرفُ بأنواعِه المتباينةِ ذاتِ الدلالاتِ المتباينةِ، وكذلكم السياقُ، والموقفُ، والحالُ.

وللألفاظ اللغويةِ أساليبُ عديدةٌ باستخدامِها تتنوعُ وتتزايد، فتعطى دلالاتٍ بالزيادةِ أو النقصانِ أو التغيرِ، من: قواعدِ بناءِ الكلمةِ بكلِّ جوانبِها الشكليةِ والدلاليةِ، وإحكامِ النطقِ بالتنوعِ المحدودِ للحركاتِ والقياس، والاشتقاق، والمخالفة بين الحركاتِ .... إلى غيرِ ذلك .

ولا جــدالَ في أنَّ بين الصرفِ والدلالةِ علاقةً مؤثرةً في البناءِ اللغوي، وقد أشارَ ابنُ جنى إلى شيء من ذلك كثيرٍ وبارزٍ، لكنني أنبهُ إلى أنَّ بعضَ المجموعاتِ الاسميةِ تخرجُ عن القواعدِ العامةِ لمدلولِ الكلماتِ، من : أسماءِ الإشارةِ والضمائرِ.... إلخ .

ويظهرُ ذلك في بعضِ الصيغِ الصرفيةِ والتباينِ الدلالي بينها بزيادةٍ بنيويةٍ أو نقصانٍ ..وقد أشارَ هذا البحثُ إلى جانبٍ يسيرٍ منها وأترك الفرصة للباحثين من بعدي لاستنتاج الأفكار اللغوية المنبثقة عن هذا البحث وشق الطريق للإنتاج اللغوي... وما توفيقي إلا بالله ...

الهوامـــــــــــش:

(1) انظر: مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1405هـ - 1986م ص: 113, 256 ، 257 .

(2) الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة 52- 1956م 2 ص:152 : 157

(3) الخصائص : 3- 264 إلى 269 .

(4) يُرجع إلى : الخصائص 2-166 إلى 168 .

(5) يُنظر : مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون الخارجي ، القاهرة ط3، 1403هـ 1- 328 ، 329 ، 332 .

(6) السابق 1-331 ، 332 .

(7) يُرجع إلى السابق 1-332 وما بعدها .

(8) دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط2، 1969م . 68 .

(9) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط2، 1984م : 387 .

(10) يرجع إلى : نتائج الفكر للسهيلي 388 .

(11) ينظر: شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، عالم الكتب، ومكتبة الخارجي، د. ت 8 / 2 : 155 , 9 / 2 : 53 .

(12) مقالات في اللغة والأدب 143 .

(13) ينظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، القاهرة 1392هـ .2 / 56 .

(14) انظر فى ذلك : الخصائص لابن جنى، الجزء الثاني والأول / فصول في فقه اللغة ، د. رمضان عبد التواب / دراسات في فقه اللغة ، د. صبحى الصالح / عوامل تنمية اللغة العربية ، د . توفيق شاهين .

(15) اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان، القاهرة 1958م . 118.

(16) انظر: البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، 1972م . 1- 297

(17) الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، عيسى الحلبي ، مصر 1977م. 162.